

2023/06/19

التقرير الصحفي اليومي



الاعتماد البريطاني لتخصص
اللغة الإنجليزية وأدائها.



أول جامعة أردنية تحصل على شهادة
ضمان الجودة من هيئة اعتماد مؤسسات
التعليم العالي الأردنية.



الاعتماد البريطاني
على مستوى الجامعة



شهادة ضمان الجودة من هيئة اعتماد
مؤسسات التعليم العالي الأردنية المستوى
الفضي لكلية الصيدلة والعلوم الطبية.



جائزة الحسن للتميز العلمي.



الاعتماد الأمريكي في تخصص الصيدلة



الاعتماد الأمريكي في تخصصي نظم
المعلومات الحاسوبية. وعلم الحاسوب.



الاعتماد الألماني الأوروبي
لقسم الكيمياء



شهادة الأيزو 2015:9001

9001 : 2008 الأيزو



الاعتماد الكندي لتخصص
التسمية.

التسلسل	الخبر	الصفحة	الصحيفة
1.	"التعليم العالي": البدء بصرف منح وقروض الطلبة	2	الغد
2.	الابتعاث وجودة التعليم الطبي *د. عبد الله سرور الزعبي	8	الغد
3.	التعليم النيابية تناقش قرار الكويت وقف ابتعاث التخصصات الطبية	3	الدستور
4.	اتفاقية تعاون بين الأردنية والمستشفى التخصصي	3	الدستور

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

مدير العلاقات العامة والدولية

علاء الدين عربيات

"التعليم العالي": البدء بصرف منح وقروض الطلبة

حنان بشارات

local@alghad.jo

ومخصصات الفصل الأول 2022-2023 للطلبة الذين تم ترشيحهم للحصول على منح الوسط والشمال وكانو قد سددوا رسوم الفصل الأول للعام الجامعي 2022-2023 في الجامعة الأردنية/ فرع العقبة. وسيتم أيضا صرف المستحقات المالية للطلبة الذين تم ترشيحهم للحصول على المنح الكاملة للعام الجامعي 2022-2023 وكانو قد سددوا رسوم الفصل الأول للعام الجامعي 2022-2023 في جامعات مؤتة، والعلوم والتكنولوجيا، وآل البيت، وجامعة الطفيلة التقنية، والجامعة الأردنية/ فرع العقبة.

ويمكن للطلبة استلام مستحقاتهم المالية باستخدام البطاقة الجامعية أو من خلال بطاقة الأحوال المدنية من فروع بنك القاهرة-عمان، وذلك اعتبارا من يوم غد الثلاثاء الموافق 20-6-2023، كما ستقوم الوزارة تباعا بالإعلان عن صرف مستحقات الطلبة في باقي الجامعات، وذلك عند الإنتهاء من كافة الإجراءات المالية الخاصة بها.

عمان - أعلنت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي للطلبة والطالبات أنها ستقوم بصرف المستحقات والمخصصات المالية التالية للطلبة الذين تم ترشيحهم للحصول على منح وقروض من صندوق دعم الطالب في الوزارة للعام الجامعي 2022-2023. ويشمل ذلك، المستحقات المالية للطلبة الذين تم ترشيحهم للحصول على منح وقروض جزئية بواقع (45) ساعة معتمدة وكانوا قد سددوا رسوم الفصل الثاني الحالي 2022-2023 في الجامعات "الأردنية" واليرموك والعلوم والتكنولوجيا، والبلقاء التطبيقية في كليات (المركز/السلط، وكلية إربد، وكلية عمان، وكلية الهندسة التكنولوجية، وكلية عجلون، وكلية الكرك، وكلية العقبة، وأكاديمية الأمير حسين للحماية المدنية، وجامعة آل البيت، وجامعة الطفيلة التقنية، والألمانية الأردنية. ويشمل القرار كذلك المستحقات المالية

1.

الابتعاث وجودة التعليم الطبي

تابعت خلال الأسبوع الماضي ما يكتب عن قرار دولة الكويت الشقيقة -التي نعزز بشعبها وبقيادتها- بوقف ابتعاث طلابها إلى الكليات الطبية في الجامعات الأردنية، وأستغرب مثل هذه الضجة الإعلامية، فلكل دولة الحق في اختيار الجامعات التي ترسل إليها طلابها، وهذا ما ممارسه على مستوى وزارة التعليم العالي والجامعات. كما من حق الجامعات (معمول به في الجامعات العالمية) أن تحدد أعداد الطلبة ونوعية الطلاب التي تستقبلهم للدراسة فيها. نحن في الأردن لدينا لجنة مختصة في وزارة التعليم العالي للاعتراف بالجامعات العالمية المختلفة، وأحياناً لا نقبل الاعتراف بالشهادات الصادرة عن بعض الجامعات، على الرغم من سمعتها العالمية وقد يكون السبب في ذلك عدم تحقيق بعض أبسط الشروط المعتمدة من قبل اللجنة.

أرى بأنه لا ضرورة لمناقشة مثل هذا الموضوع بهذا الزخم الإعلامي وإصدار التصريحات والدعوة لعقد الندوات، ما دمنا واثقين بنظامنا التعليمي وجودة مخرجاته، وكان من المفروض ان نعتبر وكأن شيئاً لم يكن.

كما أنه من المفروض قبل أن نلوم أي جهة على قراراتها أن نلوم أنفسنا على ما نرتكبه من إساءات مختلفة (في معظم الأحيان غير موجودة على أرض الواقع، فتارة يتم تضخيم العنف الجامعي وأعمال التحرش وتارة باختلاق مخالفات من قبل بعض القائمين على الجامعات غير موجودة أصلاً لبناء أمجاد زائفة)، يقودها أحياناً بعض الأشخاص من أصحاب المصالح لهم أهدافهم، وأحياناً أخرى يقودها البعض من المجتمع الأكاديمي (على الرغم من محدودية عددهم إلا أنهم يجيدون استخدام وسائل الإعلام المختلفة للترويج لما يقومون به)، بهدف الانتقام من بعض القيادات الأكاديمية التي لا تسير على هواهم ولتشويه الحقائق بدون وجه حق. إن مثل هؤلاء وفي معظم الأحيان لهم تاريخ حافل بالسرقات العلمية والفسل في إدارة أصغر المشاريع البحثية، ومع ذلك تجدهم الداعين والحريصين لإصلاح التعليم والنهوض بالبحث العلمي، كما لم يسبق لهم أن قدموا أي إنجازات حقيقية، متناسين انهم بمثل هذه الطريقة لا يلحقون الضرر بالأشخاص (لأن الحقيقة جلية) بل بالجامعات الوطنية وبسمعة التعليم العالي.



د. عبدالله سرور الزعبي

opinions@alghad.jo

مع كل ذلك يسجل لجامعاتنا الوطنية تحقيق نجاحات، من الممكن اعتبار بعضها بالمستوى المتميز، إلا أن الأمر لا يخلو أحياناً من وجود بعض الخلل هنا أو هناك، ويتحمل ذلك في الدرجة الأولى وزير ومجلس التعليم العالي وهيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي وضمان جودتها وعدد قليل من رؤساء الجامعات (الذين ينظرون الى موقع رئيس الجامعة كوسيلة لبناء شبكة من العلاقات وتحقيق الشغبيات، التي لا تبني مستقبل المؤسسات ولا الأوطان). وهنا لا بد من التحدث بصراحة وذكر بعض الأمثلة (التي عايشتها شخصياً) على مواقع الخلل في إجراءات القبول في الكليات الطبية. أذكر أنه في عام 2017 كان معالي الدكتور عادل الطويسي، وزير التعليم العالي والبحث العلمي قد دعا رؤساء الجامعات الى اجتماع لمناقشة البدء بتنفيذ السنة التحضيرية، لتحقيق اهداف الاستراتيجية الوطنية، ولتكن البداية في تخصص الطب، وطب الاسنان، نقاش كان بمنتهى المسؤولية الأكاديمية، وكنت قد تحدثت وقتها بان جامعة البلقاء غير جاهزة لمثل هذه الخطوة، بسبب عدم وجود كليات طبية أخرى فيها، كما تحدث زملاء آخرون، وفي النهاية تم الاتفاق على أن تبدأ الخطوة في الجامعة الأردنية وجامعة العلوم والتكنولوجيا.

2.

ان يبدأ الحضور في الجامعة الأردنية وجامعه العلوم والتكنولوجيا. إلا أنه وبعد سنة من ذلك كان معالي الدكتور الطويس قد خرج من الحكومة، كما وخرج رئيسا جامعتي الأردنية والتكنولوجيا من موقعيهما، وبدأت المطالبات (من المجتمع وبعض النواب) بقبول كافة الطلبة المقبولين في السنة التحضيرية بدون استثناء، وانضم إلى ذلك رؤساء الجامعات الجدد، وألغيت الفكرة وكانت القفزة الأولى في ارتفاع أعداد الطلبة في تخصصي الطب وطب الأسنان.

في أيلول من عام 2019، دعاء وزير التعليم العالي، معالي الدكتور وليد المعاني رؤساء الجامعات لمناقشة إمكانية زيادة أعداد الطلبة في الكليات الطبية وبحضور رئيس هيئة الاعتماد، منوهاً بأن يتم الأخذ بعين الاعتبار توفر إمكانية التدريب النوعي للطلبة، وأذكر بأنني كنت قد طلبت وقتها عدم زيادة أعداد الطلبة في جامعة البلقاء للمحافظة على تقديم تدريب نوعي لطلابنا، وكذلك طلب الدكتور كمال بني هاني، رئيس الجامعة الهاشمية آنذاك، وعندها طلب معالي الوزير تزويده بكتاب رسمي بذلك، وتم مخاطبته من قبل جامعة البلقاء بكتاب رقم 8942/2/2/18 تاريخ 2019/9/17، وتقبل الأمر والتزم بذلك. إلا أنه وبعد خروجه من الوزارة، تم دعوة رؤساء الجامعات إلى اجتماع مع لجنة التربية في مجلس الأعيان وبحضور رئيس هيئة الاعتماد، حيث وجهت انتقادات من قبل رئيس اللجنة لرؤساء الجامعات لسماعهم بقبول أعداد إضافية في تخصص الطب، وبما يخالف أهداف الاستراتيجية الوطنية لتنمية الموارد البشرية، وكانت التساؤلات عن البنية التحتية والأكاديمية الكافية لتدريب تلك الأعداد من الطلبة، ومع كل أسف تم تحميل المسؤولية لمعالي الدكتور المعاني، دون الإشارة إلى دور مجلس التعليم العالي وهيئة الاعتماد ورؤساء الجامعات.

بعد عامين تقريباً وفي شهر تشرين الأول 2021 أصبح رئيس لجنة التربية في مجلس الأعيان، وزيراً للتعليم العالي، ولنتفاجأ في جامعة البلقاء بإرسال 393 طالباً من قبل القبول الموحد في تخصص الطب، هذا مع العلم بأن الجامعة كانت قد نسبت بقبول 150 طالباً فقط، واستمرت قوائم القبول بالصدور إلى أن وصل العدد إلى 484 وذلك بتاريخ 2021/10/23، الأمر الذي تطلب أن تتخذ الجامعة موقفاً حازماً بعدم السماح بقبول المزيد من الطلبة (رغم كل الضغوطات)، ومع كل أسف فقد تم تفسير الأمر وكأنه منافية لمعالي الوزير. كما أن الجامعة لم تقبل على النظام الموازي في ذلك العام إلا 67 طالباً فقط. وهنا نرى أن الأمر أصبح عكس ما كان يطالب به معالي الوزير، عندما كان رئيساً للجنة التربية في مجلس الأعيان وكما يصرح به للإعلام. إن مثل تلك القرارات أسفرت عن قبول ما يزيد على 4200 طالب في تخصص الطب للعام الدراسي 2022/2021، رافقه صمت من قبل هيئة الاعتماد. علماً بأننا كنا قد تحدثنا بأن المشكلة التي ستواجه طلبة الطب لم تبدأ بعد، وستتفاقم سنوياً مع ازدياد أعداد الخريجين، مع محدودية المقاعد المخصصة للإقامة الطبية والتي لا تتجاوز 1200 مقعد سنوياً.

ومع كل ذلك فإنني أؤكد بأن لدينا نخبة مميزة من الأساتذة في الكليات الطبية وهم الحريصون كل الحرص على المحافظة على مستوى متميز للتعليم الطبي، وإعطاء أقصى ما لديهم من طاقة للمحافظة على نوعية الخريجين لكي يكونوا منافسين على الساحة العالمية، فلهم منا كل الشكر والتقدير على جهودهم الجبارة والتي تفوق الإمكانيات المتاحة لهم.

كلنا أمل في ألا يكرر مجلس التعليم العالي ومجلس هيئة الاعتماد القرارات السابقة في زيادة أعداد الطلبة (مع أنني أرى أن يتم ترك أمر القبول للجامعات عن طريق إجراء امتحانات قبول تنافسية فيها) في التخصصات الطبية، للمحافظة على الحد الأدنى من التميز ولنرتقي بكافة التخصصات الأخرى في الجامعات الوطنية، والمحافظة على العمل المؤسسي في الجامعات، لكي يكون التعليم كما أراده جلاله الملك مميّزاً ومنافساً على الساحة الدولية.



@opinions

«التعليم النيابية» تناقش قرار الكويت وقف ابتعاث التخصصات الطبية

الصريرة: معايير الاعتماد عالمية وخيرجونا ذوو كفاءات

- رؤساء جامعات : القرار لا يتعلق بجودة التعليم العالي
- عمداء كليات طب : نعتد شراكات مع جامعات عالمية
- عبيدات: لا نية لتدريس طب الأسنان بعد في «الأردنية»



عمان - أشاد رئيس لجنة التعليم والشباب الشيبي، الدكتور طالب الصرايرة، بالدور الذي تقوم به الجامعات وإداراتها في سبيل تجويد وتحسين العملية التعليمية الجامعية ومخرجاتها. وقال، خلال ترؤسه اجتماعا للجنة عقدته، أمس الأحد، ناقش قرار وزارة التربية والتعليم العالي الكويتية القاضي بوقف ابتعاث التخصصات الطبية إلى الأردن، إن هذا الاجتماع حوارى وتشايرى، ويهدف إلى الاطلاع على واقع التعليم الطبي في المملكة، مشيدا في الوقت نفسه بكفاءة خريجي الجامعات الأردنية من مختلف التخصصات، وتحديد الطبية منها.

وشدد الصرايرة على عمق العلاقات الثنائية بين الأردن والكويت الشقيقتين. وحضر الاجتماع، رؤساء الجامعات: الأردنية نذير عبيات، والهاشمية فواز الحق الزبون، والعلوم والتكنولوجيا خالد السالم، والبلقاء التطبيقية

أحمد العجلوني، وابن سينا للعلوم الطبية درويش بدران، والعقبة للعلوم الطبية أحمد الحياصات، بالإضافة إلى عدد من عمداء كليات الطب، ورئيس هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي وضمان جودتها، الدكتور ظافر الصرايرة. من جهته، أشاد النواب: عبد الرحيم المعايعة، ومحمد المحارمة، وعطا إيداع، وفائزة عضنيات، وفراس القضاة، وفريد حداد، وعلي الطراونة، وحلال النصور، بسمعة وكفاءة خريجي الجامعات الأردنية، خصوصا الكليات الطبية، مؤكداً في الوقت نفسه عمق العلاقات الثنائية بين البلدين الشقيقتين، في مختلف المجالات والتي أرسى دعائمها قياماً بالبلدين.

وطالب بعضهم بزيادة الطاقة الاستيعابية لطلبة التخصصات الطبية في المملكة، بما يعكس إيجاباً على زيادة الطلبة المبتعثين.

بدوره، قدم الصرايرة شرحاً حول الفرق بين الاعتراف والإيفاء، قائلاً إن دولة الكويت سبق وأن

اتخذت كهذا القرار، لكنها تراجعت عنه، عازياً سبب ذلك إلى جود عدد كبير من الطلبة الكويتيين في المملكة الدارسين للتخصصات الطبية. وأوضح ظافر، أن معايير الاعتماد عالمية للتخصصات، لدينا هيئة اعتماد لكليات الطب في فلسطين والعراق، مضيفاً أن قرار الكويت ذلك كان مفاجئاً، خصوصاً أنه جاء بعد زيارة وفد كويتي في نيسان الماضي وإشاداتهم بالبنية التحتية والواقع الطبي.

من ناحيتهم، اتفق عبيدات والسالم والزبون والعجلوني وبدران على أن قرار الكويت كان مفاجئاً، وهو سيادي، عازين السبب إلى وجود أعداد كبيرة من الطلبة الكويتيين في الأردن، «وليس لأسباب تتعلق بالواقع التعليمي».

وشددوا على أن القرار يتعلق فقط بإيقاف الإيفاء، وليس الاعتراف، مشيرين إلى أن عدداً كبيراً من دول الخليج يشهد بكفاءة وأداء خريجي الجامعات الأردنية.

كما أشاروا إلى أن القرار يعود لإنشاء كلية طبية في الكويت، ولا يتعلق بجودة التعليم العالي، موضحين أن طلبة التخصصات الطبية يتدربون في مختلف المستشفيات التعليمية والحكومية، وفق أسس ومعايير عالمية.

إلى ذلك، أشاد عمداء كليات الطب في جامعات: البلقاء شادي حموري، ومؤتة فادي ساري، والرموك منار اللوام، والهاشمية محمد القضاة، والعقبة عبدالرحمن الشديفات، بكفاءة وخبرة أعضاء الهيئة التدريسية في كليات الطب. وقالوا إن خطط الكليات متقاربة مع عدة جامعات بعضها، وإن الكليات تعقد شراكات مع عدة جامعات عالمية وأوروبية، ما يؤكد على كفاءة الخريج الجامعي الأردني.

على صعيد آخر، نفى عبيدات توجه الجامعة الأردنية لتدريس تخصص طب الأسنان العام المقبل عن بعد، مؤكداً أنها أحاديث غير صحيحة. (بغلا)

اتفاقية تعاون بين «الأردنية» والمستشفى التخصصي



التخصصي مركزا تعليميا وتدريبيا لطلبة كلية الطب في الجامعة، ودعم الأبحاث المشتركة، خاصة فيما يتعلق بالأبحاث التطبيقية التي تخدم المجتمع المحلي. كما سيُعمد إلى الاستفادة من مهارات وخبرات الهيئة التدريسية في مستشفى الجامعة الأردنية للتعاون مع الأطباء في المستشفى التخصصي في بعض التخصصات الفرعية النادرة. وأكد عبيدات أن الاتفاقية جاءت لتمكين طلبة كلية الطب وتعزيز قدراتهم وتطوير مهاراتهم وتدريبهم لتقديم خدمات طبية متميزة. بدوره، قال الحموري إن الاتفاقية ستتيح الفرصة للطلبة للاستفادة من تدريب عالي المستوى في المستشفى التخصصي. (بترا)

عمان - وقعت الجامعة الأردنية والمستشفى التخصصي، امس الأحد، اتفاقية تعاون تدريبي وأكاديمي مشترك في مجالات التعليم والتدريب والتطوير والتنمية الصحية.

ووقع الاتفاقية رئيس الجامعة الدكتور نذير عبيدات والمدير العام للمستشفى التخصصي الدكتور فوزي الحموري، بحضور نائب رئيس الجامعة لشؤون الكليات العلمية الدكتور أشرف أبو كركي وعميد كلية الطب الدكتور ياسر ريان. وتهدف الاتفاقية إلى تطوير الخدمات الطبية والتعليم الطبي والإعداد والتأهيل والتدريب الصحي والفني، بما يحسن من الخدمات الطبية والعلاجية والوقائية المتميزة للمواطنين. وبموجب الاتفاقية، يُصار إلى اعتماد المستشفى

4.